جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

تسير بخطى ثابتة نحو التقدم

بالرغم من الصعوبات التي تواجهها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي منها نقص المياه بالنسبة للزراعة ونقص المواد الخام بالنسبة للصناعة فان الخطة الخمسية ١٩٧٩ – ١٩٨٣ وضعت مهمة رفع مستوى حياة الشعب لاكثر من مرة ونصف .

وفي معرض تعليقه على هذه المهمة قال وزير التخطيط في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بانه قبل فترة لم يكن وضع مثل هذه المهمة شيئا واقعيا حيث اننا ورثنا اقتصادا متخلفا احادي الجانب ، فالكولونياليون لم يفكروا حتى في تطوير الصناعة واكتفوا " باقتصاد الخدمات " الذي يلبي احتياجات الشركات الاجنبية والقاعدة العسكرية في عدن .

اما الارض فكانت ملك للسلاطين والشيوخ بينما الفلاحون بجوعون .

وفي ظل ذلك فقد كان نمط طريقة التطور الراسمالي واقامة قطاع الدولة وتحقيق الاصلاح الزراعي والتعاون المثمر مع الاتحاد السوفياتي – هي الاسباب التي سمحت بالانطلاق نحو الانتعاش الاقتصادي .

ويهتم قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتسريع وتائر التطور الصناعي وبشكل خاص الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الموجودة في البلاد ومن اجل ذلك يتم بمساعدة الاتحاد السوفياتي عمليات مسح جيولوجية للكشف عن المواد الخام داخل الارض اليمنية . ومن جملة المشاريع التي يتم بناؤها مصنع الاسمنت ومحجر لتامين حجارة البناء ومن المتوقع ان حجم الصناعة في نهاية الخطة الخمسية ستضاعف .

وبالاضافة الى ان التطور الصناعي سيعمل على تغيير البنية العامة للبلاد فسيكون لها دور رئيسي في زيادة عدد الطبقة العاملة والتي تعتبر العمود الفقري للحزب الاشتراكي اليمني . وقد صرح الامين العام لاتحاد النقابات العمالية سلطان الداش بان العمال يشكلون ثلاثة ارباع اعضاء النقابات البالغ مائة الف .

ومع كل ذلك فان جمهورية اليمن الديمقراطية ما زالت بلد زراعي ، حيث يعمل في الزراعة حوالي ٧٠ بالمئة من سكان الجمهورية . ومع ان الاصلاح الزراعي واقامة القطاع العام قد غيرا الكثير الا انه ما زال كثير من القضايا تنتظر الحل ومن اهمها المواد الغذائية .

وتعتبر منطقة حضرموت المنطقة الرئيسة في حل هذه القضية ، حيث تمتد وديان حضرموت مئات الكيلو مترات يحملها هضاب من الرياح الحارة التي تهب من الربع الخالي .

ونظرا لوجود الماء فان حضرموت هي المنطقة الزراعية الاساسية في الجمهورية وفيها يتم زراعة عدة اصناف من المحاصيل الزراعية وبعد استعمال الطرق البدائية في توفير المياه ادخلت الان ومساعدة الخبراء السوفيات طرق حديثة للري كما تم استخدام التكنيك الحديث والماكنات في الزراعة كما اقيم في حضرموت ست تعاونيات حكومية وحسب البرامج الموضوعة فسيتم استصلاح ٣٠ – ٣٥ الف هكتار من الارض .

وفي نفس الوقت الذي يتم فيه العناية بالتعاونيات حيث تاخذ دورا طليعيا في الزراعة يجرى ايضا الاهتمام بالانتاج الخاص . وقد كان نتيجة النقاش حول التعاونيات او توزيع الارض على الفلاحين بان نجحت فكرة التعاونيات مع الاهتمام بالانتاج الخاص ومراقبته من قبل الدولـــــة .

ومع هذه التغيرات في البنية الاقتصادية يحرى الاهتمام بشكل جدي بالتعليم وكما قال سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في سابون – مركز منطقي من مراكز حضرموت – فان في مدارس المقاطعة يدرس الان اكثر من ٢٠ الف طفل من بينهم ٦ الاف فتاة . وهذا شيء كثير حيث ان الشيوخ كانوا يمنعون تعليم الفتاة وقد احتاج ذلك جهدا كبيرا من السلطات الديمقراطية لاقناع السكان بضرورة تعليم الفتاة .

ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تخطو بثقة نحو التقدم والازدهـــــار .

وقد قال علي ناصر محمد الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني بانه بعد حل قضية السلطة في صالح الشغيلة وتطوير الاقتصاد على اسس جديدة والعمل على تامين احتياجات الشعب المادية والروحية فاننا نرى الهدف واضحا بناء المجتمع الاشتراكي في المستقبل .

العراق يحارب ايران اقتصاديا

على الرغم من الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الثورة الايرانية من الامبريالية الاميركية ، فقد لاحظ المراقبون ان العراق قد زاد من اعماله العدائية لهذه الثورة ، واكدت مجلة "وول ستريت جورنال" بان هنالك دلائل تشير الى ان الحكومة العراقية تستخدم النفط في نزاعها مع ايران . ومن المعروف ان الدولتين هما من الدول الرئيسية المصدرة للنفط .

ويعتقد هؤلاء المراقبون ان هذا التناقض كان من بين العوامل التي شجعت عددا من دول اوروبا الغربية واليابان على الانضمام الى الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية على ايران بما في ذلك الامتناع عن استيراد البترول الايراني ."

وقالت مجلة " وول ستريت جورنال " ان العراق قد استطاع ان يجتذب بعض الزبائن النفطيين لايران ، على اعتبار ان ذلك سيسدد ضربة شديدة الى حكومة اية الله الخميني " .

واضافت المجلة انه " في الاونة الاخيرة عمد مشترو النفط الايراني الخام الى شراء كميات من النفط اقل من الحد الاقصى المسموح به وفق العقود الموقعة بينهما ، وقبل انهم قد باشروا بشراء كميات اضافية من النفط العراقي " " كما بات من المعروف في دوائر النفط الدولية ان العراق قد زاد في المدة الاخيرة من انتاجه النفطي بما يعادل نصف مليون برميل يوميا اي بنسبة ١٥ بالمئة ليستطيع تلبية الطلبيات الجديدة " .

واكد وزير النفط الايراني "علي اكبر معين فار" ان العراق قد زاد من انتاجه النفطي ولم يرفع اسعاره وذلك كي يبقيه اقل من السعر الايراني الرسمي بعدة دولارات . ونسب الوزير الايراني لمسؤول عراقي قوله " سنفعل كل ما نستطيع لتقويض نظام الخميني " .

واستنتجت " مجلة وول ستريت جورنال " بان " الهجوم الاقتصادي العراقي على ايران يعتبر متمما لسياسات الولايات المتحدة الاميركية تجاه طهران ، وفي حين لم يلاق الرئيس كارتر التاييد المطلوب من اصدقاء واشنطن التقليديين ، الا انه حصل على مساعدة غير متوقعة من دولة لا تقوم بينها وبين الولايات المتحدة حتى مجرد علاقات اقتصادية " .

دراسة اقتصادية هامة

حول دور النفط العربي في مواجهة الامبريالية

اعدت ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية بالاتحاد العربي للعاملين بالمصارف دراسة اقتصادية هامة حول النفط العربي والدور الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي .

وتدعت الدراسة الاقطار العربية النفطية غير الملتزمة الى سحب ارصدتها من المصارف الاميركية واستخدامها اداة ضغط سياسي على امريكا واوروبا من اجل تغيير مواقفها من قضية العرب المركزية قضية فلسطين .

واكدت الدراسة ان سوق النفط العربي التي تستاثر اوروبا حاليا بحوالي نصفها ستبدأ في الاتساع في الولايات المتحدة واليابان فتصبح هذه الاسواق اكثر اهمية للنفط العربي في عام ١٩٨٥ ضمن الاتجاهات الحالية والتي تبلغ حوالي اربعة عشر مليون برميل يوميا لكل من مناطق اوروبا واليابان والولايات المتحدة .

الامكانات المتحمة للامة العربية

واوضحت دراسة الاتحاد العربي للمصارف ان الاقطار العربية تملك حوالي ٥٧ بالمائة من احتياجات العالم – اذا استثنينا دول اوروبا الشرقية ولا تستهلك سوى ما يقرب من ٣ بالمائة وبالنسبة للعالم فتستهلك حوالي ١ بالمائة .

وتصدر الاقطار العربية ما يقرب من ٦٠ بالمائة من صادرات اوبك اي حوالي ٥٠ بالمائة من الصادرات النفطية العالمية .

وفي ضوء ما عرضته دراسة الاتحاد العربي للمصارف يتبين ان الاقطار العربية هي التي تمتلك الامكانيات الكبرى في زيادة الانتاج فهي تملك ما بين ٢٥ر٢ الى ٣ مرات ما تملكه دول الاوبك غير العربية من الاحتياطي بينما تنتج ما يعادل ١ر٥ مرة من انتاج دول اوبك غير العربية .

ووفقا لامكانات انتاجها فبوسع من الاقطار العربية ان ينتج معظم الزيادة في الطلب ، فتنتج ما بين ٢٥ الى ٢٧ مليون برميل يوميا وتصدر منها ما بين ٢٣ر٥ و ٢٥ر٥ مليون برميل يوميا مقابل انتاج ١٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٦ م .

ماذا عن عائدات النفط ؟

واشارت الدراسة الى ان تجاه اموال النفط العربية نحو الاستثمارات ليس امرا وليد الصدفة وانما يجرى بشكل عمدي وموجه كتسديد هذه الاموال في الاجل الطويل ، وللابقاء على الاقطار العربية التي هي في اشد الحاجة الى هذه الاموال على ما هي عليه من تخلف وفقر حتى تبقى الاقطار العربية تحت سيطرتهم ونفوذهم .

واكدت الدراسة (انه لا يمكن ان يتفاعل النفط العربي مع تطور الاقتصاد العربي ومع مشاريع التنمية التي يجرى العمل على اساسها . لا يمكن ان يتحقق هذا التفاعل بصورة كاملة وفعالة طالما ان عائدات النفط تتحول دائما الى ارصدة نقدية في المصارف الغربية وطالما ان الاقطار العربية لا تحاول تصنيع الجزء الاكبر من فائضها داخليا ، وبذلك لا تكون في حاجة الى تصدير النفط الى الخارج الا بكميات محدودة وانه نتيجة ذلك فان الاقطار العربية النفطية تساعد الدول الغربية وامريكا في تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها مما يعني الهوة الواسعة التي تفصل بين مستوى المعيشة في دول الصناعية ومستوى المعيشة في دول العام الثالث .

محالات هامة للاستثمارات العربية

وحول التساؤل .. كيف وابن يمكن ان توظف الاقطار العربية النفطية اموالها بما يحقق اهداف الشعب العربي في التنمية والتحرير سياسيا واقتصاديا ؟

اكدت الدراسة ان الدول العربية رغم ايمانها بالاقتصاد الحر . لن تتردد في تاميم او على الاقل تحميد الارصدة والودائع العربية في مصارفها ولهذا هناك خطورة في الاحتفاظ بالارصدة في الخارج من هذه الناحية ، ومن ناحية ذوبانها من عام الى اخر بسبب التضخم وتخفيض قيمة العملات الغربية . لهذا يجب سحب الارصدة والودائع الاستثمارية في الوطن العربي لتطوير اقتصاده واوضحت الدراسة ان توظيف هذه الاموال في الاقتصاد العربي سيحقق معدلات ربح تتراوح بين ٢٢ بالمائة ، ٢٦ بالمائة ، كما جاء في تقرير ندوة ادارة المصارف العربية التي انعقدت ببيروت عام ١٩٧٢ في حين لا يتعدى معدل الفائض في الولايات المتحدة ١٤ بالمائة على اقصى تقدير .

تجري توقيع الاتفاقية التجارية بين مصر واسرائيل

الاحتلال بذكرى قيام اسرائيل ملايين عن مصر واسرائيل على الاحرف الاولى بمنح كل موجبها البلد الاخر وضع ك الفضل . وهكذا فقد اللمسات الاخيرة من اجل اقامة تجارية عادية بل واقوى من بين مصر واسرائيل .

وان كل شيء قد تمت بين اسرائيل والدول العربية لم يبق سوى اقامة العلاقات التجارية الطبيعية ، بالاضافة الى كله فان لهذا الخطوة وبدء العملي تاثير معين على الاقتصادي في الضفة والقطاع يتمثل الخطر الاول في امكانية البضائع المصرية على اسواق والقطاع وكما يقرر المراقبون فان قطاعا صناعيا سيتاثر بهذه العملية تاثيرا هذا اذا لم تقتله المنافسة . والقطاع المذكور هو الغزل والنسيج والملبوسات

ومن المعروف ان قدرة البضائع المذكورة على منافسة المنتجات المصنوعة بالضفة والقطاع عالية جدا خاصة اذا ما اخذنا الاعتبار الخبرة الطويلة المتوفرة المصريين بالاضافة الى وجود المصري المعروف عالميا .

وبهذه الوضع الذي سيستجد تنفيذ الاتفاقية المشار لقمة خبز ومعيشة الاف العاملين في الغزل بالاضافة الى تعطيل من المصانع والقضاء

ولتقدير مدى الخطورة التي تركها الوضع الجديد على صناعة الغزل والنسيج تكفي الاشارة الى ٢٥٠ شخصا كانوا يعملون في هذا القطاع في الربع الاول من سنة ١٩٧٠ . ومن هؤلاء يوجد ١٧٥١ شخصا من العمال الاجيرين الذين يعتمدون في معيشتهم على عملهم هذا الفرع الصناعي في حين يعمل ٧٥١ شخصا من اصحاب المصانع والورش وافراد عائلاتهم في هذا الفرع .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان معدل عدد افراد العائلة في الضفة الغربية هو كما نعرفه فردا نستطيع القول ان لقمة عيش ١٤٥١٢ شخصا في الضفة الغربية من افراد عائلات العمال الاجيرين واصحاب الورش والمصانع مهددة بالخطر .

ان نفس الوضع يمكن ان ينطبق على قطاع غزة كما ان قطاعات اخرى مثل الصفة والقطاع مهددة بمصير مشابه مما يزيد من عدد الذين يتضررون من تطبيع العلاقات التجارية الاسرائيلية – المصرية . وهذا فمن الضروري ان تتضح الصورة امام المعنيين من اجل اتخاذ الاجراءات الممكنة والكفيلة بتقليص اضرار المشار اليها الى الحد الادنى .